النهار ٢١-٠٥-٢٠٢١

إنطلاق عمل منصة الصيرفة ومصرف لبنان يبدأ بيع الدولار بـ ١٢ الف ليرة

بعض العراقيل التقنية والمركزي يتدخل بمليوني دولار يوميا

موريس متى

بعد طول إنتظار وتأجيل مستمر، وبعد موافقة وزير المال بحكومة تصريف الأعمال غازي وزني على طلب حاكم مصرف لبنان رياض سلامة الخاصة بإطلاق منصّة الصيرفة استناداً إلى أحكام المادة ٧٥ من قانون النقد والتسليف، وفي مسعى مستمر للمساعدة على تأمين ثبات القطع، خرج مصرف لبنان معلنا بدء العمل بالمنصة الالكترونية لعمليات الصرافة " Sayrafa".

المنصة الالكترونية التي تجمع المصارف والصرافيين في مسعى من المركزي لضبط المضاربات في الاسواق وتوحيد سوق الدولار "الاسود" عبر هذه المنصة التي ستسمح للمصارف بالتداول بالعملات بحسب السعر الذي سيحدده "المركزي"، يعود المصرف المركزي ليؤكد ان المنصة الجديدة تسعى لتأمين شفافية في الأسعار وفي المشتركين فيها بحيث لا تشمل الصرافين غير الشرعيين، فيما يسعى المركزي للسحب من السوق السوداء معظم الطلب المؤسساتي الذي يشكل الحجم الاكبر من الضغط على السوق، وعلم أن هذه المنصة ستحظر على المصارف شراء الدولارات الورقية من السوق بواسطة الشيكات المصرفية بالدولار المحلي .

إستنادا الى الالية التي وضعها مصرف لبنان، فالبنك المركزي سيقوم بالتدخّل عند اللزوم لضبط التقلبات في أسعار سوق الصيرفة، علماً أن السعر ستحدده حركة السوق التي ستكون مفتوحة أمام الأفراد والمؤسسات والمستوردين والتجار. بالفعل، المصرف المركزي كان سمح للمصارف والصرافيين بان تقوم بعمليات بيع وشراء الليرة اللبنانية والعملات الاجنبية النقدية ومنها بالتأكيد الدولار النقدي، لتأمين الحاجات التجارية والشخصية للعملاء، بسعر يُحدده على المنصة ويأتي كنتيجة للعرض والطلب في السوق، وشرط ان لا يتم إعتماد هوامش بين سعر البيع وسعر الشراء او اي نوع من العمولات لن تتخطى ١% كحد أقصى من سعر شراء العملات. ومن هنا أعلن حاكم مصرف لبنان رياض سلامه ان البنك المركزي سيقوم بالفعل، بعمليات بيع للدولار للمصارف المشاركة على منصة الصرافة "Sayrafa" بسعر ١٢ الف ليرة للدولار الواحد، بعد ان كانت التوقعات سابقا تتحدث عن سعر تداول يبدأ عند ١٠ الاف ليرة، ولكن، تؤكد مصادر المركزي ان تحديد هذا السعر أتى من خلال دراسة السوق إنطلاقا من السعر الحالي للدولار "الاسود" والذي يقارب مستويات ١٣ الف ليرة للدولار تقريبا. أمام هذا الاعلان الرسمي، فقد طلب المصرف المركزي من المصارف والصرافيين المشاركين في المنصة تسجيل جميع طلبات بيع وشراء الدولار على المنصة إعتباراً من نهار الجمعة الواقع في ٢١ ايار ٢٠٢١ لغاية نهار الثلاثاء الواقع في ٢٥ ايار ٢٠٢١، شرط تسديد المبلغ المطلوب عند تسجيل الطلب بالليرة اللبنانية نقداً. بدورها تقوم المديريات المعنية في مصرف لبنان، بتسوية هذه العمليات المالية نهار الخميس الواقع في ٢٧ ايار ٢٠٢١.

في هذا السياق، تؤكد مصادر متابعة لإنطلاق عمل المنصة ان نجاح هذه المنصة مرهون بعدة عوامل منها ان يتواكب عملها مع إستقرار سياسي داخلي يخفف من حالة الهلع بين المواطنين كما يعيد بناء وترميم ما تبقى من ثقة خارجية بلبنان، فيما يمكن للبلاد ان تستفيد حاليا من حجم التحويلات من الخارج الى الداخل والتي قد تلامس مستويات ٧ مليارات دولارات بحلول نهاية العام الحالي. وتؤكد مصادر المركزي ان الهدف الاساسي لهذه المنصة هو السعي لضبط السوق ووقف إرتفاع سعر الدولار الاسود بالاضافة الى إمتصاص جزء كبير من السيولة بالليرة اللبنانية الموجودة في الاسواق والتي يتخطى حاليا حجمها ما يقارب ٣٥ الف مليار ليرة. ولا تخفي المصادر وجود تعقيدات إدارية وتقنية تواكب إنطلاق عمل المنصة، فيما الفرق الفنية والمتخصصة حاليا تقوم بمعالجة الثغرات والعمل على حل التعقيدات. مصرف لبنان أكد مرارا انه سيقوم بالتدخل في السوق عبر هذه المنصة من خلال عمليات شراء وبيع للدولار، وفي هذا السياق، علمت "النهار" ان المصرف المركزي خصص حتى ٢ مليونا دولار للتدخل يوميا بمسعى لتحقيق أهدافه من هذه المنصة، مع تأكيده ان نجاحها ايضا يعتمد على حجم التداول عبرها، اي عمليات البيع والشراء، وعلى ان لا تكون العمليات في إتجاه واحد وهو شراء الدولار فقط. وفي حال لاحظ مصرف لبنان ان العمليات تذهب في إتجاه واحد لا تستبع مصادره أن يوقف العمل بهذه المنصة، ما يحتم هنا على المصارف المشاركة بالعمليات بطريقة مدروسة.

لا يمكن إخفاء ان الاجراءات الجديدة التي وضعها مصرف لبنان لإستفادة التجار والمستوردين والمؤسسات والافراد من هذه المنصة يمكن وصفها بالمعقدة نسبية، بالنسبة للمصارف والصرافيين والافراد والمؤسسات، خصوصا وإن مصرف لبنان أشار الى انه سيقوم بدفع الدولارات الاميركية التي تطلبها المصارف لدى مصارفها المراسلة حصرًا، ما يعني ان المصارف المحلية سيكون عليها العمل أسبوعيا على شحن هذه الدولارت من حساباتها في الخارج الى الداخل لتلبية الطلبات المحلية، وعلى ان تكون كل الطلبات المرتبطة بعمليات شراء الدولار مرفقة بمجموعة مستندات يفرضها المركزي. بالفعل، كان أصدر مصرف لبنان التعميم ١٥٧ الموجه الى المصارف، يلحظ المراحل التي يجب على المصارف إعتمادها ضمن الالية التي تسمح بإستخدام المنصة، وتلحظ إدخال مجموعة معلومات مطلوبة منها لكل عملية يقوم فيها اي عميل ، تشمل إسمه، عنوانه، رقم هاتف، قيمة وتاريخ العملية وغيرها من المعلومات والمستندات المطلوبة

إرفاقها، على ان تدقق لجنة الرقابة على المصارف في صحة المعلومات. مع الاشارة الى ان عدد من المصارف حتى هذه الحظة يرفض الانضمام الى هذه المنصة، فيما لا تستبعد المصادر إمكانية إلزام مصرف لبنان لهذه المصارف بتعميم رسمي الانضمام الى المنصة.

في سياق أخر، خرج مصرف لبنان مرة جديدة ليؤكد نجاح التعميم ١٥٤ والتزام المصارف بمندرجاته وهو التعميم الذي فرض على المصارف إعادة تكوين التزاماتهم، وزيادة رساميلها بنسبة ٢٠% وإعادة الأموال المحوَّلة بنسبة ١٥ إلى ٣٠ في المئة، وإعادة تكوين نسبة ٣% في حساباتها لدى البنوك المراسلة وذلك، تحت طائلة وضع مصرف لبنان اليد عليها وتصفيتها. وفي هذا السياق، تؤكد مصادر مصرفية ان ملف إلتزام المصارف بالتعميم ١٥٤ تتابعه لجنة التحقيق الخاصة لدى مصرف لبنان والتي تتواصل يوميا مع المصارف للحصول على مزيد من المعلومات المطلوبة، ومنها معلومات تتعلق بالحسابات التي تتخطى ٥٠٠ الف دولار وقامت بتحويلات الى الخارج، وبنسخ عن الكتب الموجه الى العملاء لحثهم على إعادة تحويل نسبة من أموالهم المحولة الى الداخل اللبناني وغيرها من المعلومات. لا أحد سواء في لجنة الرقابة على المصارف او هيئة التحقيق الخاصة يعلم أسماء المصارف التي إلتزمت والتي لم تلتزم بالتعميم، فيما تقوم بعض المصارف بالاعلان رسميا عما حققته لتأمين السيولة الإضافية المطلوبة وتعزيز رأسمالها، أما المعلومات فتؤكد ان المصرف المركزي يتعاطي مع كل مصرف على حدة إستنادا الى معايير محددة.